تشاد: «نحن أيضاً نستحق الحماية»

تحديات لحقوق الإنسان مع بدء انسحاب بعثة الأمم المتحدة

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2010
مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2010

رقم الوثيقة: AI Index: AFR 20/009/2010
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.8 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

المحتويات

1. ملخص 4
2. أزمة لحقوق الإنسان طال عليها الأمد في شرق تشاد: الحاجة إلى الحماية 7
3. قرار خاطئ: لا علامات للقياس ولا مشاورات ولا خطة 10
(1) تجاهل علامات القياس 10
(2) عدم القيام بمشاورات 12
(3) أين هي الخطة؟ 13
4. مسألة الدوريات العسكرية المرافقة واستمرار الهجمات على العاملين في الإغاثة 16
5. العواقب على الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى 17
خاتمة 18
توصيات 19
الهوامش 21

1. ملخص

«إنه لشيء جيد للغاية أن يأتي شخص ما لحمايتك. ولكنه من الصعب فهم سبب ذهابه عندما تكون ما زلت بحاجة إلى الحماية. هل هذا يعني أنهم لم يريدوا حقاً القدوم منذ البداية؟»

جندي طفل سابق من دارفور، مخيم كومونغو للاجئين، شرقي تشاد، يونيو/حزيران 2010

في 15 يناير/كانون الثاني 2010، أبلغت الحكومة التشادية «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد» (بعثة الأمم المتحدة) بأنها ترغب في انسحاب البعثة من تشاد.[1] وكان من المقرر أن تنتهي مدة التفويض الممنوح للبعثة في 15 مارس/آذار 2010 ومن المتوقع تماماً أن يتم التجديد لها لسنة أخرى. وكانت بعثة الأمم المتحدة قد أنشئت في سبتمبر/أيلول 2007، [2] بينما بدأ نشر القوات فعلياً في مارس/آذار 2008، ولم تكن الأمم المتحدة مسؤولة عن المكون العسكري للبعثة إلا منذ مارس/آذار 2009. [3] كما لم تكن علامات القياس، التي اتُّفق عليها بين الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، بغرض قياس مدى ما تحققه البعثة من نجاح، قد أنجزت في أوائل 2010. [4] وأطلقت رسالة الحكومة التشادية، التي فاجأت العديد من المراقبين، جولة من المفاوضات بين الحكومة التشادية وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة ودول أعضاء في مجلس الأمن الدولي.

وساورت منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن المدنيين ، بمن فيهم اللاجئون والأشخاص المهجَّرون داخلياً (النازحون)، يمكن أن يغدوا مكشوفين لعنف مطرد ولانتهاكات وإساءات لحقوق الإنسان على أيدي جملة من الجهات، بما فيها جماعات المعارضة المسلحة التشادية والسودانية وعناصر إجرامية وأعضاء تابعون لقوات الأمن التشادية، إذا ما أقر مجلس الأمن طلب الحكومة التشادية. وسلطت المنظمة الضوء على حقيقة أن من شأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة أن تؤدي بلا جدال إلى الإضرار بالأمان النسبي الذي يتمتع به ما يربو على 250,000 لاجئ من السودان (دارفور)، ونحو 170,000 من المهجرين التشاديين داخلياً، وكذلك السكان المحليون، بوجود بعثة الأمم المتحدة في المنطقة. ودعت منظمة العفو الدولية على نحو متكرر المجتمع الدولي، بما في ذلك كبار أعضاء مجلس الأمن الدولي، إلى رفض الطلب التشادي ما لم تتمكن السلطات التشادية من إثبات قدرتها على أنها راغبة في توفير الحماية الفعالة لحقوق المدنيين في شرقي تشاد، وقادرة على توفير مثل هذه الحماية، وليس قبل ذلك، ولا سيما للاجئين والنازحين والقطاعات المستضعفة من السكان المحليين. [5]

بيد أن مجلس الأمن أصدر في 25 مايو/أيار 2010 قراراً بالموافقة على طلب تشاد ووضع جدولاً زمنياً لانسحاب بعثة الأمم المتحدة بحيث تستكمل عملية الانسحاب في نهاية 2010. [6] واستند قرار مجلس الأمن إلى حد كبير إلى التأكيدات التي قدمتها الحكومة التشادية بأنها جاهزة لتحمل «المسؤولية كاملة عن أمن وحماية السكان المدنيين في شرق تشاد».[7] وتعتبر منظمة العفو الدولية قرار مجلس الأمن بسحب قوات حفظ السلام من شرق تشاد سابقاً لأوانه وسابقة خطيرة.

حيث يأتي قرار مجلس الأمن بينما يشعر عديدون بأن حضور بعثة الأمم المتحدة وعملياتها قد بدأت تُؤتي ثمارها على الأرض في شرق تشاد وأدت إلى تحسين الظروف الأمنية في بعض المناطق منذ مطلع 2010. ولذا، فثمة شعور بعدم الارتياح إلى حد كبير بشأن الانسحاب المبكر للبعثة، ولا سيما قبل أن تعلن السلطات التشادية خطة أو تشير بأي صورة من الصور إلى السبل التي سوف تنتهجها للوفاء بوعدها الذي قطعته أمام مجلس الأمن.

وقضى وفد لمنظمة العفو الدولية ثلاثة أسابيع في تشاد في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2010. ففي شرقي تشاد، زار أبيشيه وغويريدا وغوز بيدا والمناطق المحيطة بها. ومن الواضح أن الوضع الأمني فيها ما برح غير مستقر ومحفوفاً بالمخاطر، بينما تتواصل فيها انتهاكات حقوق الإنسان. فمن غير الممكن لأغلبية التشاديين المهجرين داخلياً ممن يعيشون حالياً في مواقع المهجرين داخلياً، على سبيل المثال، العودة إلى قراهم التي قدِموا منها بسبب استمرار بواعث القلق الأمنية. وتلقت منظمة العفو الدولية عدة تقارير عن أعمال قتل غير قانوني وهجمات ضد العائدين وسرقة لمواشيهم وممتلكاتهم الأخرى، ولا سيما في المناطق القريبة من الحدود مع السودان. ولا يزال العنف ضد اللاجئات والنازحات التشادية يشكل، رغم تحسن الوضع، باعث قلق جدي.[8] ولا تزال هناك تحديات لا يستهان بها فيما يتعلق بالجنود الأطفال. فقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن عمليات تجنيد للأطفال في شرق تشاد في الآونة الأخيرة، وقامت بتوثيق حالة الضعف التي لا يزال العديد من الجنود الأطفال السابقين يواجهونها، سواء القادمون منهم من دارفور أم من تشاد.

وقد وقعت حكومتا تشاد والسودان في 15 يناير/كانون الثاني 2010 اتفاقاً لتطبيع العلاقات فيما بينهما، وفي فبراير/شباط، سافر الرئيس التشادي، إدريس ديبي إتنو، إلى العاصمة السودانية، الخرطوم، للقاء الرئيس السوداني عمر البشير. وعقب عدة أسابيع من هذا اللقاء، باشرت الحكومتان نشر قوة عسكرية من 3,000 جندي على حدودهما المشتركة تتبع قيادة مشتركة من البلدين.

وفي الوقت نفسه، يستمر اندلاع القتال بين «الجيش الوطني التشادي» وجماعات المعارضة المسلحة. ففي 22 أبريل/نيسان 2010، اندلع قتال، على سبيل المثال، بين قوات الحكومة التشادية وقوات «الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية» التشادية في منطقة تسّي وفور جهانم، في جنوب شرق تشاد، حيث تلتقي الحدود ما بين تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

بينما تظل الأوضاع على طول الحدود في دارفور قابلة للانفجار، ما أدى إلى وصول ما يربو على 1,000 من اللاجئين الجدد إلى تشاد في مايو/أيار 2010. وقد زار مساعد أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، جون هولمز، شرق تشاد ودارفور في أواخر مايو/أيار 2010 ولاحظ أن «الحالة في الإقليم السوداني الذي دمرته الحرب لا تزال خطيرة، فقد اقتلعت الاشتباكات الأخيرة بين الحكومة والمتمردين عشرات آلاف الأشخاص من ديارهم».[9]

إن منظمة العفو الدولية تعترف بأن من واجب الحكومة التشادية وحقها حماية من يعيشون على أراضيها. بيد أن المنظمة قد قامت أيضاً بتوثيق حقيقة أن السلطات التشادية لم تظهر لسنوات عديدة لا القدرة على حماية المدنيين في شرق تشاد ولا الإرادة اللازمة لذلك. وقد كان على المجتمع الدولي، عبر مجلس الأمن، أن يتقدم، في مثل هذه الظروف، لكي يضمن تمتع اللاجئين والنازحين وغيرهم من الفئات المستضعفة في شرق تشاد بالحماية الفعالة.

ولدى منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أنه ومع استمرار عدم الاستقرار الذي يسود في شرق تشاد، فإن الانتقال من مظلة الحماية التي توفرها بعثة الأمم المتحدة – التي تتحمل المسؤولية الأولية عن ضمان الحماية للاجئين والتشاديين المهجرين داخلياً والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية – إلى تولي الحكومة التشادية المسؤولية الكاملة الآن يمكن أن يؤدي إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الأمن في المناطق التي كانت بعثة الأمم المتحدة تسير دورياتها فيها من قبل. فلم تظهر الحكومة التشادية أنها قد غدت مستعدة لتكون بديلاً في توفير

الحماية التي كانت قوات بعثة الأمم المتحدة توفرها. وفضلاً عن ذلك، ثمة خطر إضافي يتمثل في أن المكونات المدنية والعسكرية لبعثة الأمم المتحدة لن تكون على المدى القصير قادرة على توفير المستوى نفسه من الحماية، نظراً لأن بعض الدول التي تسهم بقوات في إطار بعثة الأمم المتحدة قد بدأت فعلاً بسحب قواتها من شرق تشاد.

ولذا فإن منظمة العفو الدولية تدعو إلى ما يلي:

- تعهد حكومة تشاد بأنها سوف توفر الحماية لجميع الأشخاص الموجودين على أراضيها، بمن فيهم اللاجئون من دارفور، من التعرض لانتهاك حقوقهم الإنسانية التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

- اتخاذ حكومة تشاد خطوة لضمان عدم ارتكاب رجال شرطتها وجنودها هي نفسها انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفضلاً عن ذلك، يتعين على الحكومة ممارسة الدأب الواجب وحماية جميع الأشخاص من العنف الذي يمارسه أي فرد أو جماعة تعمل فوق الأراضي التشادية؛

- قيام حكومة تشاد على الفور بصياغة وتوزيع وتنفيذ خطة عمل مفصَّلة وشفافة لحماية المدنيين في شرقي تشاد؛

- إبقاء مجلس الأمن الدولي على مستوى عال من المشاركة في شرق تشاد بغرض ضمان عدم تدهور الحالة الأمنية أثناء الفترة الانتقالية وعقب الانسحاب التام لبعثة الأمم المتحدة.

المرأة نجد أن الغالبية العظمى لهذه الحالات لم تبلغ ضحايا عنها إلى الآن. وحتى حين تتعرض المرأة للقتل أو تنجو من محاولة القتل فإن الكثير من مرتكبي هذه الجرائم لم يحالوا إلى العدالة، وكان السبب في حالات كثيرة أن التحقيقات قد عجزت عن تحديد المرتكبين، أو لأن المشتبه فيهم لا يزالون طلقاء.

2. أزمة لحقوق الإنسان طال عليها الأمد في شرق تشاد: الحاجة إلى الحماية

بعد انقضاء سنوات عديدة، ما زال سكان شرق تشاد يعانون عقابيل النزاع المسلح في دارفور؛ والاقتتال بين الجيش التشادي وحركات المعارضة التشادية المسلحة؛ والعنف المجتمعي والقبلي؛ وعنف قطّاع الطرق. ففيما بين 2005 و2007، شهد الإقليم الحدودي المضطرب مع السودان مئات الهجمات التي أدت إلى أعمال قتل واغتصاب وتدمير للقرى وسرقة للمواشي وتهجير جماعي للسكان من ديارهم على نطاق واسع. حيث يقدر عدد اللاجئين الذين فروا من إلى المنطقة من دارفور بنحو 250,000 لاجئ، رغم أنهم ظلوا يواجهون حالة من انعدام الأمن. بينما ظلت أعداد لا تحصى من الأهالي التشاديين المحليين عرضة للاعتداءات ويخشون أن يكونوا الضحايا القادمين للعنف والتشريد.

وتم قسط كبير من العنف في المراحل المبكرة من الصراع، الذي استمر بتنسيق من جانب ميليشيا «الجنجويد» من دارفور. وتبعه نزاع عنيف ما بين المجتمعات والجماعات الإثنية المختلفة داخل تشاد نفسها. وكانت حالة انعدام الأمن تتزايد كلما شنت جماعات المعارضة المسلحة حملاتها ضد القوات العسكرية التشادية. بينما استغلت عصابات «قطاع الطرق» حالة عدم الاستقرار هذه للقيام بهجمات إجرامية عنيفة في مختلف أرجاء شرق تشاد، بدءاً من اختطاف المركبات التابعة للأمم المتحدة وهيئات الإغاثة، وانتهاء بأعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف ضد اللاجئات الدارفوريات والنازحات التشاديات من النساء والفتيات عندما كن يغادرن المخيمات ومواقع المهجرين لجمع الحطب والقش أو طلباً للماء.[10]

وعندما اندلع العنف وما رافقه من انتهاكات لحقوق الإنسان في شرق تشاد في 2005، أصبح من الواضح سريعاً أنه ليس ثمة حماية لمن يعيشون في المنطقة من السكان المحليين. فلم تبدِ السلطات التشادية لا الاستعداد للتحرك من أجل حماية حقوق الإنسان في الإقليم الذي عانى طويلاً من الإهمال والتهميش، ولا القدرة على ذلك. ولم تكن على الأرض في ذلك الوقت قوة عسكرية أو شرطة دولية تستطيع ملء الفراغ. ووصف إمام مسجد من كولوي، بالقرب من الحدود مع دارفور لوفد من منظمة العفو الدولية كان يزور الإقليم في أواخر 2006، الأوضاع السائدة على النحو التالي:

«كنا كلما تعرضنا لهجوم نتوسل إلى العسكر ونرجوهم أن يأتوا لمساعدتنا. ولم يكونوا على بعد أكثر من كيلومترين منا. لكنهم لم يأتوا أبداً. وفي أحيان أخرى كانوا يحكون لنا كلمات مجاملة مثل: 'نحن معكم، وسنحميكم'. بيد أن الكلمات لا تكفي. فعندما كان المهاجمون يأتون، لم نكن نرى لهم أي أثر. ثم جاء الأسوأ وهوجمنا في 15 نوفمبر/تشرين الثاني [2006]. وحاولنا مرة أخرى، ولكن الجنجويد واصلوا ذبحنا في القرية، وظل العسكر في أماكنهم... وكأننا لسنا من مواطني البلد، ويريدوننا أن نموت».[11]

وابتداء من 2006، مارست منظمة العفو الدولية ضغوطاً على مجلس الأمن الدولي كي يقر نشر قوة دولية في شرق تشاد تستطيع حماية المدنيين. ورحبت المنظمة بقرار مجلس الأمن الذي اتخذه في سبتمبر/أيلول 2007 بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في الإقليم لتغطي شرق تشاد والتخوم الشمالية الغربية لجمهورية أفريقيا الوسطى.[12]

وبدأ في مارس/آذار 2008 نشر «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد». وفي السنة الأولى، ضمت الوحدة العسكرية قوة بقيادة الاتحاد الأوروبي. وفي مارس/آذار 2009، تم نقل القيادة العسكرية إلى الأمم المتحدة وحلت قوات تابعة لغانا ونيبال ومنغوليا وتوغو ودول أخرى بصورة تدريجية محل قوات الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى القوات العسكرية، ضمت بعثة الأمم المتحدة مكوناً شُرطياً له أهميته تابع للأمم المتحدة إلى جانب مبادرة لإنشاء «الوحدة المتكاملة للأمن» (الوحدة المتكاملة)، وهي هيئة شرطية وطنية جديدة تملك صلاحيات تمحورت على نحو صريح حول حماية المدنيين. وشملت المهام الأخرى لبعثة الأمم المتحدة مراقبة حالة حقوق الإنسان، وإصلاح قطاع القضاء والسجون، والمساواة بين الجنسين، وحماية الأطفال، والتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأنشطة إزالة الألغام، وتقديم الدعم للحوار ما بين المجتمعات المحلية وتسوية النزاعات.

وكما هو متوقع، واجهت بعثة الأمم المتحدة تحديات عديدة. حيث تأخر نشر القوات ورجال الشرطة وتجنيد من سيعملون في «الوحدة المتكاملة للأمن» إلى حين التوصل إلى صيغة نهائية للاتفاقيات مع الحكومة التشادية وإقرار المراسيم الوطنية الضرورية لإنفاذها. وواجهت الأمم المتحدة صعوبات كبيرة في ضمان الالتزام من جانب الدول المسهمة، ما عنى عدم وصول أعداد القوات التي تتم نشرها في أي وقت من الأوقات إلى المستويات التي أقرها مجلس الأمن، كما ظلت البعثة ولوقت لا يستهان به تفتقر للمروحيات العسكرية اللازمة لقيامها بأعمال الدورية. ووصلت القوات العسكرية بحلول 22 أبريل/نيسان إلى ما نسبته 66 % من مستواها المقرر، وكان من المتوقع أن تصل إلى 93 % من عددها المصرح به في منتصف مايو/أيار لو لم تحدث المفاوضات بشأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة.[13]

واعترضت مشكلات كبيرة أخرى سبيل إرساء البنية التحية اللازمة لإيواء مجندي «الوحدة المتكاملة للأمن» وضمان إقامة قواعد الأمم المتحدة ومكاتبها في مختلف أرجاء المنطقة. إذ أدى مزيج من الصعوبات المتعلقة بالبنية التحتية وبطء وتيرة نشر القوات إلى عدم استفادة مناطق في شرق تشاد من وجود بعثة الأمم المتحدة استفادة تذكر، إن وجدت أصلاً. وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للمنطقة المحيطة بدوغدوري، إلى الشرق من غوز بيدا وبمحاذاة الحدود مع السودان تقريباً. وهي المناطق التي قدم منها عدد كبير من النازحين التشاديين.[14]

كما إن الجهود التي بذلت من أجل إنشاء «الوحدة المتكاملة للأمن» لم تكن بأي وجه من الأوجه يسيرة ومستقيمة. إذ ورد في الأيام الأولى لعملها بصورة خاصة عدد من التقارير يشير إلى ارتكاب منتسبي «الوحدة المتكاملة للأمن» أنفسهم أعمال عنف، بما في ذلك ضد المدنيين. فذكرت لاجئات دارفوريات لمنظمة العفو الدولية أنهن كن يجدن من الصعب الحصول على العون والحماية من رجال الوحدة عندما كن يغادرن المخيمات للبحث عن حطب الطبخ والقش والماء. وسرت كذلك بواعث قلق لا يستهان بها بشأن مهارات ومدى مهنية رجال الوحدة. فعلى سبيل المثال، وردت تقارير عن مدى سهولة اقتحام عصابات الإجرام الجيدة التسليح صفوفهم أثناء مهاجمتها قوافل المعونات الإنسانية التي كانت قوات الوحدة مكلفة بحمايتها. وبالمثل، بلغ عدد المركبات التابعة للوحدة التي أصيبت بأضرار بالغة لا يمكن إصلاحها في معظم الأحيان بسبب الحوادث أرقاماً مرعبة.

بيد أن الأشهر الأخيرة شهدت، على ما يبدو، تقدماً ملموساً في مواجهة العديد من هذه التحديات. إذ أصبحت عمليات ودوريات رجال «الوحدة المتكاملة للأمن» أكثر موثوقية ومهنية. وأصبحت دوريات الوحدة كذلك أكثر انتظاماً ولها حضورها في بعض مناطق شرق تشاد، وإن لم يكن في جميعها. ونتيجة لذلك، يبدو أن حالات خرق الأمن – مقيسة على الأقل بعدد الهجمات التي يتعرض لها العاملون في الإغاثة – قد تراجعت بشكل ملموس في شرق تشاد. ولذا فمن المقلق على نحو خاص إنهاء دور بعثة الأمم المتحدة بصورة مفاجئة وسابقة لأوانها بحلول نهاية 2010 عندما بدأت بتحقيق تقدم باد للعيان في تحسين الأوضاع الأمنية. وقد بلغت بواعث القلق هذه مسامع

مندوبي منظمة العفو الدولية بصورة مباشرة من عدد كبير من الأشخاص أثناء جولتهم في شرق تشاد وفي العاصمة التشادية، نجامينا، في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2010.

إلا أن منظمة العفو الدولية اطلعت على عمليات استعراض متنوعة للدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة وعلى آراء متباينة فيما يتعلق بالنتائج المحتملة لانسحاب البعثة. فبالنظر إلى أن «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد» و«الوحدة المتكاملة للأمن» لم توسِّعا منطقة عمل دورياتهما وتدابيرهما الأمنية الأخرى، على سبيل المثال، لتشمل مناطق عديدة، فإن المهجرين التشاديين والعاملين في هيئات الإغاثة الإنسانية ممن يعيشون ويعملون في هذه المناطق إما يوجهون انتقادات حادة إلى بعثة الأمم المتحدة أو يبدون عدم اكتراث بها ولا يشعرون بأنه سيكون لانسحابها أثر ملموس عليهم. وعلى سبيل المثال، شدد التشاديون الذين نزحوا من المنطقة المحيطة ببلدة مُدينة، بالقرب من الحدود مع السودان، على أنه ليست ثمة عمليات تذكر لبعثة الأمم المتحدة في المنطقة التي جاءوا منها، ما يعني أنه لم يتم تقليص مستوى انعدام الأمن فيها، وأنهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم. وكانوا واضحين في القول بأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة بالنسبة إليهم «لا يعني شيئاً».

وأعرب موظفون يعملون مع عدة هيئات للإغاثة عن بواعث قلقهم من أن انشغال بعثة الأمم المتحدة والوحدة المتكاملة بتشغيل قوافل لحراسة مركبات وكالات الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإنسانية لم يوفر سوى شعوراً محدوداً للغاية بالأمان في مناطق محدودة ولأوقات محدودة، بينما فشلت بعثة الأمم المتحدة في التصدي لبواعث القلق الأمنية على النطاق الأوسع. وأقر معظمهم بأن توفير المواكبة الأمنية على هذا النحو يستنزف قسطاً هائلاً من وقت وموارد بعثة الأمم المتحدة وقوات الوحدة المتكاملة على السواء.

ومن الواضح أن انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان ما زالا حقيقة قائمة في شرق تشاد. وقد ساعد وجود بعثة الأمم المتحدة على الحد من غياب الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان في بعض المناطق. ولكن بسبب عدم استكمال نشر قوات البعثة، يظل من غير الممكن إجراء تقييم واف للمدى الذي كان من الممكن أن تذهب إليه بعثة الأمم المتحدة في إنجاز مهمتها لو أتيح لها مزيد من الوقت.

3. قرار خاطئ: لا علامات للقياس ولا مشاورات ولا خطة

تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن مجلس الأمن والحكومة التشادية قد اتفقا على سحب «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد» على نحو لا يوفر الضمانات الكافية لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، جانب القرار الصواب من حيث عدم استناده إلى مؤشرات متفق عليها لقياس ما تم إنجازه، وإلى مشاورات مع المجتمعات المحلية التي سوف سيلحق الضرر بحقوقها، بينما لم يطرح استراتيجية وخطة عمل معقولتين للفترة الانتقالية التي ستتولى الحكومة التشادية في نهايتها المسؤولية عن ضمان الأمن في شرق تشاد.

وعلى وجه الخصوص، لا ترى منظمة العفو الدولية أن «الوحدة المتكاملة للأمن» تملك في الوقت الراهن الموارد والدعم البشري واللوجستي والإداري والمالي الكافيين، كما إنها لا تملك المستوى الكافي من التدريب والخبرة الذي يسمح لها بلعب دور الحامي للمدنيين الذي كان مناطاً فيما مضى ببعثة الأمم المتحدة.

(1) تجاهل علامات القياس

في ديسمبر/كانون الأول 2008، قدَّم الأمين العام للأمم المتحدة ستة علامات قياس متداخلة [15] إلى مجلس الأمن كانت قد تمت «صياغتها من أجل استراتيجية خروج لبعثة الأمم المتحدة». وذكر الأمين العام أن علامات القياس سوف «تشكل الأساس لخطة البعثة التنفيذية».[16] وتبنى مجلس الأمن علامات القياس هذه ولخصها على النحو التالي:

(أ) العودة الطوعية وإعادة التوطين في ظروف آمنة قابلة للاستمرار لكتلة حاسمة من الأشخاص المهجرين داخلياً؛

(ب) وضع حد للمظاهر العسكرية في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً، بحيث يغدو ظاهراً للعيان انخفاض عدد الأسلحة ومستوى العنف وانتهاكات حقوق الإنسان؛

(ج) تحسن قدرات السلطات التشادية في شرق تشاد، بما في ذلك الأجهزة الوطنية لإنفاذ القوانين والسلطة القضائية ونظام السجون، بغرض توفير الأمن الضروري للاجئين والنازحين والمدنيين والعاملين في الإغاثة، بالقياس إلى ما تقتضيه المعايير الدولية لحقوق الإنسان.[17]

ودعا مجلس الأمن الأمين العام، إضافة إلى ذلك، إلى وضع خطة عمل استراتيجية بجدول زمني «بغية ضمان التقيد بتحقيق ما حددته [علامات القياس] بحلول 15 مارس/آذار 2015».[18] وفي تقريره لشهر يوليو/تموز 2009 بشأن «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد»، قدم الأمين العام خطة عمل وأضاف فيها علامة قياس أخرى إلى تلك التي تضمنها تقريره لشهر ديسمبر/كانون الأول 2008، وركزت هذه على «تحسن الحالة العامة للسلم والأمن في الإقليم الفرعي». وجاءت خطة العمل التفصيلية في ست صفحات وتحدد أهدافاً ينبغي تحقيقها ضمن إطار زمني، بحيث يتم قياس مدى ما أنجز في يوليو/تموز 2009، وفي يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز 2010، ويناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2011. [19]

وجاءت بعض علامات القياس على صلة وثيقة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان بشكل جلي. حيث أتيحت الشفافية للمهتمين والمعنيين من الجماعات والأفراد كوسيلة لقياس التقدم. وكان ثمة احتمال بأن يتم إنجاز ما حددته علامات القياس أو لا يتم في الوقت المتصور. بينما لا ينحصر تحقيق النجاح، بأي صورة من الصور، كلياً في يد البعثة. وكما يشير الأمين العام في تقاريره، ثمة عوامل أخرى عديدة يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة على الوصول إلى علامات القياس المحددة، بما في ذلك ضرورة إسهام الدول بمزيد من القوات، واستدامة الدعم المالي، وإحراز التقدم فيما يتعلق بالتقيد باتفاقيات السلام والاتفاقات السياسية المختلفة، وتحسن العلاقات بين تشاد والسودان، والتعاون من جانب الحكومة التشادية فيما يخص عدداً من الجبهات.

ولسوء الحظ، لم يعط إحراز التقدم نحو ما حددته علامات القياس أي اعتبار في القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي بإنهاء صلاحيات بعثة الأمم المتحدة في نهاية 2010. وفي حقيقة الأمر، بات من الواضح أنه لم يتم تحقيق ما حددته معظم علامات القياس. فعلى سبيل المثال، حُددت أداة القياس للمؤشرات الحاسمة المتمثلة في إمكان عودة كتلة حاسمة من النازحين التشاديين داخل البلاد إلى ديارهم على أنها «تحسن الحالة الأمنية في معظم الأماكن التي قدم منها الأشخاص المهجرون داخلياً، وتحسن الحالة الأمنية على طول الطرق المحورية لعودتهم» بحلول مارس/آذار 2011. وهذا بلا أدنى شك لم يكن قد تحقق بحلول يوليو/تموز 2010.

أما نسبة التشاديين الذين تمكنوا من العودة ممن نزحوا على مدار السنوات الأربع الماضية فتراوحت بحدود 10 %، وعاد معظم هؤلاء إلى المنطقة المحيطة بقرية كفري.[20] ولا يزال قرابة 165,000 شخص في حالة نزوح، بينما تظل الحالة الأمنية قلقة إلى حد كبير وتتواصل انتهاكات حقوق الإنسان في غياب مرافق للبنية التحتية الأساسية كالمراكز الصحية والمدارس وفرص الحصول على ماء الشرب في مناطق هؤلاء الأصلية، ولا سيما بالنسبة لمن فروا من قرى قريبة من الحدود مع السودان.

وأبلغ بعض قادة مواقع النازحين داخلياً والزعامات القروية منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن التشادية، بما في ذلك الدرك وقوات الشرطة، كثيراً ما ترفض تقديم المساعدة إليهم عندما يهاجمهم قطاع الطرق المسلحون وأفراد الجماعات المسلحة من الإثنيات الأخرى. ويخشى معظم الأشخاص المهجرين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية العودة إلى قراهم الأصلية بسبب معرفتهم بأن أفراداً آخرين ممن حاولوا العودة قد تعرضوا للهجمات وحتى قتلوا على أيدي مجرمين أو عناصر مجهولة. ويظل عدد الجنود الذين كلفوا بضمان الأمن في هذه المناطق غير كاف إلى حد أنهم وقعوا هم أنفسهم ضحايا لهجمات شنها قطاع طرق مسلحون. وقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات، على سبيل المثال، بأن جنديين وثلاثة مدنيين قتلوا على أيدي رجال مسلحين مجهولين في مطلع مايو/أيار 2010 في قرية وادي كدجة بالقرب من أديه، القريبة من الحدود مع دارفور. وكان الجنود التشاديون قد حاولوا القبض على اللصوص بعد أن سرقوا أمتعة يملكها العائدون.[21]

«كثيراً ما نرسل أطفالنا ليلقوا نظرة على حقولنا أو لرؤية مدى تحسن الوضع في قرانا الأصلية. ولكن أهلنا يتعرضون للهجمات، وحتى عندما نقوم بإبلاغ الدرك، فإنهم لا يفعلون شيئاً لحمايتنا. وفي الحقيقة يطلب منا هؤلاء ليس أقل من 25,000 فرنك تشادي (ما يعادل 50 دولاراً أمريكيا) لمباشرة تحقيق، وليس معنا نقود نعطيها لهم».[22]

وهذا يتناقض مع الشعور بالأمان والحماية الذي كان يشعر به المدنيون في معظم الأحيان عندما كان الأمر يتعلق بقوات بعثة الأمم المتحدة. فأثناء إحدى الهجمات التي قامت بها جماعة مسلحة معارضة بالقرب من غوز بيدا في مايو/أيار 2009، على سبيل المثال، أبلغت منظمة العفو الدولية بأن جنود البعثة الدولية اتخذوا مواقع لهم في محيط موقع كوبياغو للنازحين وقاموا بحماية هؤلاء المهجرين. وروى مقيمون في الموقع نفسه أنه:

«في 2009، وعندما جاءت مجموعة من العرب على ظهور الخيول والجمال لمهاجمتنا بعد أن اتهمونا بقتل واحد منهم، تدخلت قوات بعثة الأمم المتحدة وحمتنا من غضبهم».

ووصل الحد بالمدنيين إلى اعتبار قوات الأمم المتحدة مصدر حماية لهم من الانتهاكات والتجاوزات التي تمارسها القوات التشادية. وأبلغ أحد النازحين التشاديين ممن قابلهم مندوبو منظمة العفو الدولية في موقع كولوما للمهجرين داخلياً ما يلي:

«كانت مهمة بعثة الأمم المتحدة حمايتنا والتدخل في حال قيام قوات الدرك التشادية باعتقال شخص ما بصورة تعسفية».

وبالمثل، سلط بعض العاملين الإنسانيين الضوء على المساعدة التي كانوا يتلقونها من قوات بعثة الأمم المتحدة في الحالات التي كانت تستدعي منهم عمليات إخلاء طبي طارئ.[23]

إن وضع علامات قياس شفافة ومفصَّلة بدعم من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن، على السواء، لقياس مدى ما تحققه بعثة للأمم المتحدة من تقدم كان مبادرة إيجابية وبناءة. ولذا، فإن عدم احترام علامات القياس هذه في اتخاذ مجلس الأمن قراره بشأن «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد» كان من الأمور المخيبة للآمال والمثيرة للقلق بصورة مريعة. فبينما تقترب البعثة من إنهاء مهامها قبل تحقيق ما حددته علامات القياس، التزمت الحكومة التشادية بالعمل بنشاط من أجل تحقيق ما اشترطته علامات القياس الثلاث التي وضعها مجلس الأمن في القرار 1861 (2009)، حسبما أوردنا فيما سبق. ومن المقرر أن تعقد «مجموعة عمل مشتركة رفيعة المستوى لحكومة تشاد/الأمم المتحدة» (فيما يلي مجموعة العمل رفيعة المستوى) لقاءات شهرية على أساس رسم خريطة لما تحقق من تقدم نحو إنجاز ما جددته علامات القياس، بين جملة أمور.[24]

(2) عدم القيام بمشاورات

«لم تُسمع أصواتنا آنذاك عندما كانت أرواحنا معرضة للهلاك، فكيف ستسمع الآن عندما تكون حياتنا مجدداً على المحك».

نازح تشادي قابلته منظمة العفو في شرق تشاد في نوفمبر 2006 وثانية في يونيو/حزيران 2010 [25]

لم يقتصر الأمر على تجاهل علامات القياس في المداولات التي جرت بشأن مستقبل «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد»، وإنما تجاوز ذلك إلى تجاهل آراء أولئك الأفراد الذين ستتأثر حقوقهم على نحو أكثر مباشرة بهذا القرار، أي اللاجئين من دارفور والنازحين التشاديين وغيرهم من التشاديين الذين يعيشون في الإقليم ويظلون عرضة لمخاطر انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان. ففي العديد من المقابلات التي أجريت في مخيمات اللاجئين ومواقع تجمعات النازحين داخليا في شرق تشاد مع سكان وناشطين محليين بشأن حقوق الإنسان وموظفين في هيئات الإغاثة، سواء في الفترة التي سبقت اتخاذ مجلس الأمن قراره بإنهاء التفويض الممنوح لبعثة الأمم المتحدة في 25 مايو/أيار 2010، أو عقب اتخاذ القرار، سألت منظمة العفو هؤلاء إذا ما كانوا على علم بالحوار أو أعطوا أية فرصة للإدلاء بآرائهم.

في مخيمات اللاجئين ومواقع تجمعات المهجرين داخلياً وأوساط السكان المحليين، أشار جميع الأفراد الذين قابلتهم منظمة العفو تقريباً إلى أنهم لم يعرفوا إلا النزر اليسير، وغالباً لا شيء، بشأن النقاش قبل اتخاذ القرار

في 25 مايو/أيار. وكان الأفراد الذين يعملون مع هيئات الإغاثة أو مع جماعات محلية لحقوق الإنسان في معظم الحالات هم الأكثر دراية بما دار من نقاش، ولكن بوجه عام فقط ودون معرفة بالتفاصيل. وأبلغوا منظمة العفو جميعاً بأنه لم يطلب أحد وجهة نظرهم أو رأيهم، سواء الطرف التشادي أم موظفو الأمم المتحدة. وذلك على الرغم من حقيقة أن النقاش امتد لفترة أربعة أشهر، بين منتصف يناير/كانون الثاني ومنتصف مايو/أيار 2010، وأن هذه الفترة كانت تعج بفرصٍ للتشاور مع الجميع.

إن عدم إجراء مشاورات مع المعنيين قد ضاعف الإحساس بالتشاؤم والخذلان لدى اللاجئين والمهجرين التشاديين. ففي مخيم كونونغو للاجئين بالقرب من غويريدا، قال شاب كان قد وصل حديثاً إلى المخيم عقب تجنيده لست سنوات كجندي طفل من قبل جماعة مسلحة في دارفور إنه شعر «باليأس» عندما أدرك أن الأشخاص الذين اتخذوا القرار لم يفكروا بأن لأشخاص مثله ولعائلاتهم حقوقاً في أن لا يورطهم أحد. وقال إن ذلك جعله يشعر بأن أولئك ربما لا يكترثون بما إذا كان هؤلاء «سيعيشون أم سيموتون».

وفي موقع غاسيريه للمهجرين التشاديين، بالقرب من غوز بيدا، قال قادة في المجتمع المحلي إنهم لم يكونوا ليتوقعوا أن تكون الأمور خلاف ذلك، وأشاروا إلى أنه «لم يعتقد أحد أبداً أن رأيه بشأن الأمور المتعلقة بسلامته تعني هؤلاء». وعادوا بذاكرتهم إلى تلك الفترة في 2006 عند بحث أصواتهم وهم يناشدون السلطات التشادية كيما تتدخل في وجه موجات الهجمات التي طالت قراهم. وقال أحد هؤلاء الزعماء المحليين لمنظمة العفو: «لم تُسمع أصواتنا في ذلك الحين، عندما كانت أرواحنا على المحك، فما الذي سيجعلهم يسمعونها الآن عندما تصبح حياتنا على المحك من جديد».

وأصدر قيادات اللاجئين في مخيم غاغا للاجئين بياناً في 30 مارس/آذار 2010 أعربوا فيه عن بواعث القلق بشأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة وطلبوا فيه من مجلس الأمن الدولي إعادة النظر في قراره. وقالوا إن قوات حفظ السلام التابعة للبعثة كانت تحميهم من هجمات المسلحين وإنهم يوفرون الأمن والاستقرار للمخيم.[26]

إن منظمة العفو الدولية تحض الحكومة التشادية ومسؤولي الأمم المتحدة على ضمان إفساح المجال لسماع آراء الناس باهتمام في شرقي تشاد، بمن فيهم اللاجئون الدارفوريون والمهجرون التشاديون، وهما تضعان المزيد من الخطط الخاصة بتدابير تحسين الحالة الأمنية في شرق تشاد وبحماية حقوق هؤلاء الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على «مجموعة العمل الرفيعة المستوى»، التي ستنشأ بموجب القرار 1923 (2010)، ضمان وجود قنوات فعالة للحصول على المدخلات من السكان المدنيين المتضررين في شرق تشاد بصورة مباشرة، بما في ذلك عن طريق مشاركة ممثلين ليهم في مجموعة العمل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان إشراك النساء في شرق تشاد بصورة نشطة في عمليات التشاور هذه. وينبغي أن يكفل مجلس الأمن والحكومة التشادية قيام مجموعة العمل بمهامها على نحو شفاف وتخصيص الموارد الكافية لها.

(3) أين هي الخطة؟

لن أصدق أن الحكومة التشادية ترغب حقاً في أن نكون قادرين على العودة إلى ديارنا ما لم تبسط «الوحدة المتكاملة للأمن» أو قوة مماثلة لها سيطرتها على قرانا وتبدأ بمطارده الأشخاص الذين يحاولون الإبقاء علينا بعيدين عنها.

أحد زعماء القرى التشادية في مقابلة أجريت معه في موقع غاسيريه للنازحين، غوز بيدا، يونيو/حزيران 2010

ظل احتمال انسحاب «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد» من شرق تشاد إحدى المسائل التي يدور حولها الحديث لأكثر من أربعة أشهر. إذ جرت مفاوضات مكثفة بين مسؤولين في الحكومة التشادية وموظفين كبار في الأمم المتحدة وممثلين لدول أعضاء في مجلس الأمن، ولا سيما ما بين 15 مارس/آذار و15 مايو/أيار 2010. [27] وجاء القرار الذي نجم عن ذلك، أي القرار 1923 (2010)، مفصلاً إلى حد كبير فيما يتعلق بالخطوات التي ستتخذ والوقت الذي ستنفذ فيه أثناء تقليص قوات بعثة الأمم المتحدة على مدى الفترة الممتدة حتى نهاية 2010. كما نص القرار بصورة محددة على الوظائف الخاصة المتعلقة بالأمن وعلى غيرها من الأدوار الموكلة لقوات بعثة الأمم المتحدة وغيرها من العاملين وما يمكنهم القيام به وما لا يمكنهم القيام به في الأشهر التالية.

إلا أن ما لم يأت القرار على ذكره تحديداً بصورة مماثلة وعلى نحو ملموس هو الخطوات التي سيتخذها المسؤولون التشاديون لتعزيز الأمن وزيادة مستوى الحماية لحقوق الإنسان في الإقليم. ونظراً لما عرف طويلاً عن تقاعس الحكومة التشادية عن القيام بهذا الدور، ولا سيما خلال 2006 و2007 عندما تفشى انعدام الأمن وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة قبل نشر قوة الأمم المتحدة، وعندما أدى عدم وجود خطة عمل على الأرض إلى إثارة الشكوك لدى أهالي شرق تشاد بشأن استعداد السلطات لأن تتحمل مسؤولياتها عند مغادرة الأمم المتحدة. واستمعت منظمة العفو إلى مسؤولين كبار في الأمم المتحدة [28] وموظفين في هيئات الإغاثة الدولية وناشطين محليين لحقوق الإنسان والعديد من اللاجئين والنازحين التشاديين وهم يتحدثون عن باعث القلق هذا.

إن الحكومة التشادية قد وضعت بالفعل بعض التفاصيل البالغة العمومية فيما يتعلق بطريقة مقاربة المسائل الأمنية في رسالة بعثت بها إلى مجلس الأمن في 21 مايو/أيار 2010. بيد أنه ونظراً لضخامة التحديات، وما يلف العملية الانتقالية من شكوك، فإن الطبيعة المفاجئة للقرار إضافة إلى السجل السيء للحكومة التشادية بالعلاقة مع احترام الأمن وحماية حقوق الإنسان في الإقليم، فإن الأمور تحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير.[29]

وقد أعلنت الحكومة التشادية التزامها بإبلاغ مجلس الأمن بحلول 31 يوليو/تموز 2010 بخطة لضمان استمرار عمليات قوة الشرطة التابعة «للوحدة المتكاملة للأمن» عقب انسحاب بعثة الأمم المتحدة.[30] وينبغي أن يشكل هذا مكوناً مهماً في الخطة العامة لحفظ الأمن وحماية حقوق الإنسان في شرق تشاد.

وفي 2 يونيو/حزيران، التقى الجنرال أوكي محمد يحيى داغاش، الممثل الخاص للرئيس التشادي إدريس ديبي، مع أعضاء في المجتمع الدولي لمناقشة موقف الحكومة التشادية بشأن انسحاب بعثة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الحكومة قد وضعت استراتيجية من ثلاثة مستويات لإنشاء ما أسماه «حزاماً أمنياً» في شرق تشاد. وقال إن المستوى الأول من المسؤولية سيناط بعناصر «الجيش الوطني التشادي» المتمركزة في البلدات القريبة من الحدود مع السودان، من باهاي إلى تيسي، وكذلك بقوة الحدود السودانية – التشادية المشتركة. والمستوى الثاني سيتشكل من أعضاء الدرك الوطني وحرس البادية الوطني. أما المستوى الأمني الثالث فيتضمن نشر قوات تابعة «للوحدة المتكاملة للأمن» حول مخيمات اللاجئين وفي البلدات الموجودة في المنطقة.[31]

وأشار الجنرال داغاش كذلك إلى أن الحكومة التشادية قد أنشأت «مكتب الأمن والتحركات» لمراقبة الأمن في المنطقة. وقال إن المكتب سوف يجري تقييماً أسبوعياً للحالة الأمنية في الإقليم، وسيتألف من ممثلين عن الحكومة التشادية و«الوحدة المتكاملة للأمن» وشرطة الأمم المتحدة و«مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» ونقطة محورية واحدة للمنظمات غير الحكومية.

ومن غير الواضح كيف ستكون العلاقة بين هذه المبادرة الجديدة و«مجموعة العمل رفيعة المستوى» أو مع منتدى الحوار الذي سوف ينشأ بموجب أحكام القرار 1923 (2010). ولا بد بالضرورة من توضيح هذه المسألة.

إن إنشاء القوة العسكرية السودانية/التشادية المشتركة لتسيير الدوريات في المنطقة الحدودية المتفجرة ربما يساعد على التصدي لبواعث القلق بشأن انعدام الأمن في شرق تشاد، ما يجعل تحرك العناصر الإجرامية بحرية لاجتياز الحدود أكثر صعوبة. وقد أشار قرار مجلس الأمن رقم 1923 (2010) إلى إنشاء القوة الجديدة ورحب بها. وتتألف القوة من 3,000 جندي يختارون من القوات العسكرية للبلدين وستكون مسؤولة عن تسيير الدوريات في المناطق الحدودية الشاسعة المشتركة بين البلدين. ومن غير الواضح بعد مدى الفاعلية التي سيتسم بها عمل الوحدة، وثمة بواعث قلق أخرى نابعة من سجل حقوق الإنسان لكلا الجيشين التشادي والسوداني، ومن احتمالات أن يقوم أفراد القوة أنفسهم بانتهاكات لحقوق الإنسان. وينبغي على كلا الحكومتين التشادية والسودانية إقرار آلية واضحة فعالة لمراقبة أنشطة القوة المشتركة، وضمان أن لا يتورط أعضاؤها في انتهاكات لحقوق الإنسان وأن يتم التحقيق على نحو سريع وغير متحيز في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بها. كما ينبغي تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى ساحة العدالة وفق إجراءات تراعي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

إن انسحاب «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد» التام بحلول نهاية 2010 سيكون له أثره الكبير على الناشطين ذوي الصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في شرق تشاد. فمكوِّن حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة نشط في مراقبة حالة حقوق الإنسان في المنطقة والإبلاغ عنها، وهو نشط كذلك في جهود تعزيز قدرات منظمات حقوق الإنسان التشادية والكيانات الحكومية لحقوق الإنسان. حيث يقوم ضباط حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة، بين جملة أمور، بمراقبة أوضاع الأطفال والعنف الجنسي وحالات العنف القائمة على النوع الاجتماعي، وظروف الاحتجاز والإفلات من العقاب عما يرتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان. كما يقدمون التدريب على حقوق الإنسان لمنظمات المجتمع المدني والمساعدة لوزارة حقوق الإنسان وحماية الحريات. وينبغي على السلطات التشادية والأمم المتحدة، على السواء، ضمان تواصل الجهود والإنجازات التي حققها هذا المكون من مكونات بعثة الأمم المتحدة حتى بعد انسحاب هذه البعثة من شرق تشاد.

4. مسألة الدوريات العسكرية المرافقة واستمرار الهجمات على العاملين في الإغاثة

أحد بواعث القلق المتنامية لدى العديد من المنظمات هي احتمال أن تطلب بعض فروع الجيش التشادي أو أجهزة الدرك والشرطة رسمياً، أو موارية، من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية تسديد نفقات خدمات أمنية من قبيل مرافقة قوافل مركباتها أثناء تنقلها خارج المدن والقرى. فثمة تقارير منذ الآن تتحدث عن أن هذا الأمر سوف يصبح من الممارسات المعتادة في بعض أجزاء شرق تشاد، بما في ذلك في إقليم السلامات. ومن شأن هذا أن يضع العديد من الهيئات في وضع مستحيل نظراً لرفضها دفع مثل هذه الأتاوات من حيث المبدأ. فهي ممارسة ستشجع بصورة حتمية على الفساد وإساءة استخدام السلطة. ويتعين على الحكومة التشادية أن تتخذ على الفور خطوات تبيِّن أنها لن تتساهل مع مثل هذه الممارسة، وأنها سوف تضمن الحماية لهيئات الإغاثة دون أية «أجور» مقابل ذلك.

فالعديد من المنظمات الإنسانية، وبصورة رئيسية المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في شرق تشاد، تختار أن لا تسافر في قوافل مسلحة. بيد أنها تشعر على نحو متزايد بضغوط من جانب السلطات التشادية المحلية كي توافق على السفر بمرافقة من دوريات عسكرية مسلحة. وما لم تتم معالجة هذا الوضع، فإن ثمة مخاطر من أن يقود ذلك إلى انسحاب بعض المنظمات غير الحكومية الدولية من شرق تشاد. وهذه المنظمات تقدم في الوقت الراهن مساعدات إنسانية طارئة في غاية الأهمية للاجئين وللنازحين داخلياً وللسكان المحليين.

وثمة حوادث سطو وهجمات مسلحة مستمرة على العاملين في مجال الإغاثة. فعلى سبيل المثال، اختطف في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 في شرقي تشاد أحد الموظفين الدوليين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأفرج عنه في فبراير/شباط 2010 بعد احتجازه 89 يوماً من قبل مسلحين مجهولين.

وهوجمت مركبتان تابعتان لمنظمة «إنترسوس»، وهي منظمة غير حكومية دولية تعمل في شرق تشاد، على أيدي قطاع طرق مسلحين بين قرية كوكو أنغارانا ومخيم غوز عامر للاجئين في 22 مايو/أيار 2010. وأصيب أربعة من رجال «الوحدة المتكاملة للأمن» ممن تصدوا للهجوم بجروح، حسبما ذكر، وكانت جراح أحدهم خطيرة للغاية إلى حد الاضطرار إلى نقله جواً لتلقي العلاج.

واختطف في 6 يونيو/حزيران 2010 موظفان يعملان في مجال الإغاثة وسائق يعمل لدى «أوكسفام بريطانيا العظمى» أثناء مغادرتهم مطعماً في أبيشيه – كبرى مدن شرق تشاد وقاعدة انطلاق بعثة الأمم المتحدة ومعظم الهيئات الإنسانية العاملة في شرق تشاد. وأفرج عن السائق وعن واحد من موظفي الإغاثة في اليوم نفسه على بعد نحو 70 كيلومتراً من أبيشيه. وأعلنت السلطات التشادية عن إخلاء سبيل الموظف الرهينة الآخر في 15 يونيو/حزيران 2010. وطبقاً لما قالته السلطات التشادية، فإن القوة العسكرية التشادية/السودانية المشتركة هي التي حررته في سارني، على بعد 45 كيلومتراً من قرية بيراك في شرق تشاد، قريباً من الحدود مع السودان. وصرحت السلطات بأنه قد قبض على الخاطفين وسيقدمون إلى ساحة العدالة.

وفي 27 يونيو/حزيران 2010، في حوالي الساعة 1:00 من بعد الظهر، هاجمت مجموعة من ستة أو سبعة رجال مسلحين قاعدة إنترمون أوكسفام في قرية كوكو أنغارانا واختطفت رئيسة المكتب، وهي امرأة تحمل الجنسية الفرنسية. حيث هدد مسلحون مجهولون الحراس بأسلحتهم قبل أن يدخلوا مجمع المنظمة. وسطوا على نقود وعلى هواتف نقالة وهاتفين يعملان بالأقمار الصناعية ووقود. وغادروا القاعدة في مركبتين تابعتين لأوكسفام إنترمون. وقام رجال «الوحدة المتكاملة للأمن» بمطاردة «قطاع الطرق» هؤلاء عقب تنبيههم من قبل جيران لأوكسفام إنترمون. فاستعاد هؤلاء المركبتين والمرأة المختطفة في حوالي السادسة صباحاً في فاتاغار، ما بين كوكو أنغارانا وتييرو.

5. العواقب على الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى

ستكون لقرار مجلس الأمن الدولي بقبول سحب «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد» عواقب خطيرة على الوضع في الإقليم الشمالي من جمهورية أفريقيا الوسطى. فسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لم تسعَ إلى انسحاب بعثة الأمم المتحدة أو توافق عليه. بيد أنه ونتيجة لاعتماد البعثة الأصغر حجماً في جمهورية أفريقيا الوسطى على الجسم الرئيسي الأكبر لبعثة الأمم المتحدة في تشاد، فإن قرار الانسحاب من تشاد يعني أنه سيصبح من الضروري لقوات البعثة الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى الانسحاب كذلك.

بيد أن الوضع الأمني في الجزء الشمالي من جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال قابلاً للانفجار، وما زال السكان يتعرضون بصورة منتظمة لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ولغير ذلك من الانتهاكات على أيدي مجموعة متنوعة من الفاعلين، بمن فيهم أعضاء جماعات المعارضة المسلحة وأعضاء قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم. كما ترتكب انتهاكات أخرى أثناء القتال بين الجيش الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى وجماعات المعارضة المسلحة، وكذلك أثناء المصادمات الإثنية. وثمة تقارير كذلك بأن الجماعة الأوغندية المسلحة «جيش الرب للمقاومة» ما زالت تشن الهجمات في شمال البلاد. ويثير وجود قوات الأمن الأوغندية في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى لملاحقة قوات «جيش الرب للمقاومة» بواعث قلق إنسانية وأخرى بشأن حقوق الإنسان.[32]

وقد أدى انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان في الجزء الشمالي من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نزوح واسع النطاق للسكان داخل البلاد، وكذلك عبر الحدود إلى جنوب تشاد والكاميرون.[33]

خـاتمة

دعت منظمة العفو الدولية الحكومة التشادية ومجلس الأمن الدولي فيما سبق إلى تمديد فترة التفويض الممنوح «لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد» حتى 15 مارس/آذار 2011 على الأقل، الذي كان من المتوقع أن يكون أقرب موعد لإنهاء البعثة مهامها.[34]

أما سجل الحكومة التشادية عندما يتعلق الأمر بضمان الأمن وحماية حقوق الإنسان في شرق تشاد فمريع. وقد قطعت عهداً أمام مجلس الأمن الآن بأن تتكفل بذلك، وأدرج هذا الالتزام في متن القرار 1923(2010). ولكن الكلمات لا تكفي. وستكون الأفعال هي الحكم، وينبغي أن يباشر بها على وجه السرعة حالما تبدأ الأمم المتحدة انسحابها. وكخطوة أولى، من الأهمية بمكان أن تباشر الحكومة التشادية على الفور بوضع خطة عمل مفصَّلة لحفظ الأمن وحماية حقوق الإنسان في شرق تشاد، وأن تقوم بذلك بالتشاور مع السكان المدنيين، بمن فيهم اللاجئون من دارفور والنازحون التشاديون، وبتركيز خاص على ضمان تلبية الحقوق الإنسانية والاحتياجات الأمنية للنساء والأطفال.

ويتعين على المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن وعلى وجه الخصوص الدول الأعضاء ذات النفوذ، أن لا يُترك المدنيون في شرق تشاد، الذين سيظلون عرضة لأخطار غياب الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، لمصيرهم. وينبغي على المجتمع الدولي دعم جهود الحكومة التشادية الرامية إلى حماية المدنيين في شرق تشاد في الفترة الانتقالية وبعد استكمال بعثة الأمم المتحدة انسحابها. فالمجتمع الدولي ومجلس الأمن يتحملان مسؤولية ضمان الحماية الفعالة للمدنيين في شرق تشاد.

أما وقد اتخذ القرار ببدء الانسحاب الفوري لقوات بعثة الأمم المتحدة، فمن الضرورة بمكان أن لا يؤدي الانسحاب، وما يرافقه من تدابير انتقالية لتولي الحكومة التشادية المسؤولية كاملة عن كفالة الأمن في شرق تشاد، إلى زيادة الخروقات والانتهاكات لحقوق الإنسان. ونظراً لما هو متصور من إتمام البعثة انسحابها بحلول 31 ديسمبر/ كانون الأول 2010، فإن منظمة العفو الدولية تحض على اتخاذ الخطوات التالية بلا إبطاء.

توصيات

1. إلى الحكومة التشادية

- الوفاء بوعدها بحماية الشعب التشادي وباحترام واجباتها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويتعين على الحكومة ضمان حماية حقوق جميع الأشخاص، بمن فيهم اللاجئون، دونما تمييز من أي نوع؛

- صياغة خطة عمل للأمن وحماية حقوق الإنسان في شرق تشاد على وجه السرعة وتوزيعها على نطاق واسع، بحيث تتضمن علامات لقياس ما يتحقق من تقدم وخطوطاً زمنية للتنفيذ؛

- اتخاذ خطوات فورية للتصدي للإفلات المتفشي من العقاب عما يرتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان في شرق تشاد عن طريق فتح تحقيقات في تقارير انتهاكات حقوق الإنسان وضمان تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة وفق إجراءات تفي بمقتضيات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛

- ضمان التدريب المناسب لأفراد قوات الأمن التشادية المشاركين في حماية المدنيين في شرق تشاد، بما في ذلك في مجال حماية حقوق الإنسان، وأن يتم اختيارهم بناء على عملية تمحيص دقيقة لضمان أن لا يشارك أفراد تورطوا في انتهاكات لحقوق الإنسان في هذه القوات؛

- إيقاف أي منتسب لقوات الأمن يشتبه في تورطه بانتهاكات لحقوق الإنسان عن العمل إلى حين التحقيق فيما يدور حوله من شبهات؛

- تيسير عمل المنظمات الإنسانية وهيئات الإغاثة العاملة في شرق تشاد على نحو فعال، وذلك عن طريق احترام حريتها في التنقل وغير ذلك من حقوق الإنسان. وينبغي على الحكومة احترام الطبيعة غير المنحازة والمحايدة للمساعدات الإنسانية وتيسير وصول هيئات الإغاثة إلى اللاجئين والنازحين داخلياً والأشخاص المحتاجين دونما تمييز.

2. إلى مجلس الأمن الدولي

- المراقبة المنتظمة لحالة الأمن وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. كما يتعين على مجلس الأمن أن يقوم بصورة منتظمة بمراجعة الحالة الأمنية في كلا البلدين؛

- حض الحكومة التشادية على وضع خطة عمل مفصلة وذات مصداقية للأمن وحماية حقوق الإنسان في شرق تشاد وتنفيذها وتوزيعها على الملأ، بما في ذلك وضع خطط لاستدامة عمل «الوحدة المتكاملة للأمن»؛ وكذلك على

اتخاذ خطوات لدعم تنفيذ مثل هذه الخطط؛

- أن يكون مستعداً لاتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك العودة عن قراره بسحب بعثة الأمم المتحدة، إذا ما تصاعدت بواعث القلق الأمنية وبواعث القلق بشأن حقوق الإنسان، أو إذا فشلت الحكومة التشادية في تقديم خطة ملموسة لتوفير الأمن للمدنيين في شرق تشاد خلال فترة معقولة؛

- ضمان عملية تسلم وتسليم مناسبة للمهام ما بين المكونين العسكري والمدني لبعثة الأمم المتحدة والسلطات التشادية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرهما من الهيئات المعنية، بغرض تيسير عملية انتقال سلسلة وفعالة للمهام.

3. إلى الحكومة التشادية والأمين العام للأمم المتحدة

- ضمان أن تضم «مجموعة العمل المشتركة الرفيعة المستوى لحكومة تشاد/الأمم المتحدة» التي تُنشأ بمقتضى قرار مجلس الأمن الدولي 1923(2010) أفراداً يعرف عنهم خبرتهم في مضمار حقوق الإنسان؛

- ضمان وجود فرصة ذات مغزى لمشاركة ممثلين عن المجتمعات المتضررة، بمن فيهم اللاجئون والنازحون التشاديون، وإسهامهم بمدخلات في مجموعة العمل رفيعة المستوى؛

- ضمان إعطاء الأولوية للعناية بحماية حقوق النساء والأطفال من جانب مجموعة العمل رفيعة المستوى؛

- توضيح دور «مكتب الأمن والتحركات» المنشأ حديثاً وعلاقته بمجموعة العمل رفيعة المستوى لتشاد/الأمم المتحدة ومنتدى الحوار، الذي سوف ينشأ بمقتضى أحكام القرار 1923(2010)؛

- العمل معاً من أجل تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان، ولا سيما مواصلة الجهود من أجل تقوية النظام القضائي في شرق تشاد، بما في ذلك عن طريق تقديم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المساعدة الفنية له.

الهوامش

[1] طلبت المذكرة الشفوية المقدمة من الحكومة التشادية في 15 يناير/كانون الثاني أن تبدأ الأمم المتحدة مفاوضات لتحديد صيغ لانسحاب «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد» عند انتهاء مدة تفويضها في 15 مارس/آذار 2010. تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، UN Doc. S/2010/217، 29 أبريل/نيسان 2010، الفقرة 12.

[2] تبنى مجلس الأمن الدولي القرار 1778 (2007) في 25 سبتمبر/أيلول 2007، وفوّض بموجبه بنشر عملية مدنية وشرطية للأمم المتحدة وقوة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي للإسهام، بين جملة أمور، في حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وبسط حكم القانون في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وبدأت قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية بالانتشار في مارس/آذار 2008.

[3] ما بين مارس/آذار 2008 ومارس/آذار 2009، تلقت بعثة الأمم المتحدة الدعم من قبل القوة العسكرية للاتحاد الأوروبي تحت قيادة الاتحاد الأوروبي.

[4] ركزت علامات القياس على ستة موضوعات رئيسية: (1) العودة الطوعية للتشاديين المهجرين داخلياً؛ (2) وضع حد للمظاهر العسكرية في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً؛ (3) تحسن قدرات السلطات المحلية على توفير الأمن الضروري للاجئين والنازحين والعاملين في الإغاثة؛ (4) قدرة هيئات إنفاذ القانون المحلية على الحفاظ على النظام والأمن؛ (5) قضاء مستقل وفعال؛ (6) تعزيز نظام السجون. وصاغ علامات القياس هذه الأمين العام للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2008 وتبناها مجلس الأمن في يناير/كانون الثاني 2009. وفي تقريره لشهر يوليو/تموز 2009 إلى مجلس الأمن، عرض الأمين العام خطة تنفيذ مفصَّلة لإنجاز ما تتطلبه علامات القياس على نحو كامل بجدول زمني يستمر حتى الانتهاء المتوقع للتفويض الممنوح لبعثة الأمم المتحدة في مارس/آذار 2011. تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، UN Coc. S/2009/359، 14 يوليو/تموز 2009، الملحق 1.

[5] منظمة العفو الدولية، تشاد: يتعين على مجلس الأمن الدولي العمل على ضمان التمديد مجدداً لبعثة الأمم المتحدة، (رقم الوثيقة: AFR 20/004/2010)؛ منظمة العفو الدولية، خطوة الأمم المتحدة بالانسحاب من تشاد تعرض الآلاف للمخاطر، 24 مايو/أيار 2010.

[6] مجلس الأمن الدولي، القرار 1923 (2010)، UN Doc. S/RES/1923(2010)، 25 مايو/أيار 2010.

[7] القرار 1923 (2010)، الفقرة 2. يسلط التزام الحكومة التشادية الضوء على الحاجات الأمنية «للاجئين والأشخاص المهجرين داخلياً والعائدين والمجتمعات المضيفة، مع تركيز خاص على النساء والأطفال، والأمم المتحدة والعاملين في هيئات الإغاثة الإنسانية وموجوداتها» ويؤكد على توفير الأمن «وفقاً لواجبات [تشاد] بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين».

[8] منظمة العفو الدولية، «لا مكان لنا هنا»؛ العنف ضد النساء اللاجئات في شرق تشاد، رقم الوثيقة: AFR 20/008/2009، سبتمبر/أيلول 2009؛ تقرير الأمين العام، 29 أبريل/نيسان 2010، الفقرة 30.

[9] رئيس هيئة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة يطلق صفارات الإنذار بشأن الحالة الإنسانية المزرية في دارفور، مركز أنباء الأمم المتحدة، 29 مايو/أيار 2010.

[10] منظمة العفو الدولية، «لا مكان لنا هنا»؛ العنف ضد النساء اللاجئات في شرق تشاد، رقم الوثيقة: AFR 20/008/2009، سبتمبر/أيلول 2009.

[11] منظمة العفو الدولية، تشاد – هل نحن مواطنون في هذا البلد؟ عدم حماية المدنيين في تشاد من هجمات الجنجويد، رقم الوثيقة: AFR 20/001/2007، 29 يناير/كانون الثاني 2007، الصفحة 18.

[12] مجلس الأمن الدولي، القرار 1778 (2007)، (2007) UN Doc. S/RES/1778، 25 سبتمبر/أيلول 2007.

[13] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 29 أبريل/نيسان 2010، الفقرة 13.

[14] ينتمي نحو 60,000 نازح يعيشون حالياً في مواقع غاسير وغاناشور وسنور وكوبيغو وغوروكون وكولوما إلى الإقليم.

[15] أُنظر الحاشية 4.

[16] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، UN Doc. S/2008/760، 4 ديسمبر/كانون الأول 2008، الفقرتان 70-71.

[17] مجلس الأمن الدولي، القرار 1861 (2009)، (2009) UN Doc. S/RES/1681، 14 يناير/كانون الثاني 2009، الفقرة 25.

[18] القرار 1861 (2009)، الفقرة 29.

[19] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 14 يوليو/تموز 2009، الملحق 1.

[20] طبقاً لمفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، بلغ عدد من عادوا إلى قراهم الأصلية حتى يناير/كانون الثاني 2010 من المهجرين داخلياً 20,771 نازحاً (http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e45c226).

[21] مقابلة مع شاهد عيان في موقع غوروكون للمهجرين داخلياً.

[22] مقابلة مع زعيم قروي في موقع للمهجرين داخلياً في شرق تشاد، يونيو/حزيران 2010.

[23] وفقاً لمعلومات تلقتها المنظمة، قامت بعثة الأمم المتحدة بنقل العاملين في الإغاثة من كوكو أنغارانا إلى غوز بيدا أثناء القتال بين الجيش الوطني التشادي وائتلاف الجماعات المسلحة المعارضة في مايو/أيار 2009، كما قامت بتيسير إعادة موضعة قوات «الوحدة المتكاملة للأمن» من كوكو أنغارانا إلى غوز بيدا أثناء الفترة نفسها.

[24] القرار 1923 (2010)، الفقرتان 3 و4.

[25] التقى مندوبو منظمة العفو الدولة «Y» [ليس اسمه الحقيقي] في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 في موقع للمهجرين خارج قرية أديه. وكان قد فر قبل ذلك بفترة وجيزة إلى هناك من قريية كولوي، التي هوجمت ودمرت قبل أقل من أسبوعين من وصول منظمة العفو إلى المنطقة. وقتلت زوجة «Y» في الهجوم. والتقى مندوب لمنظمة العفو كان ضمن بعثة نوفمبر/تشرين الثاني 2006 «Y» مجدداً في يونيو/حزيران 2010 في موقع كولوما للمهجرين داخلياً بالقرب من غوز بيدا.

[26] الموقع http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/ASHU-85YS7C?OpenDocument؛
http://www.radiodabanga.com/node/1146

27 أجرت حكومة تشاد والأمم المتحدة ما لا يقل عن ثلاث جولات من المشاورات بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة ما بين 15 يناير/كانون الثاني و23 أبريل/نيسان 2010، ما أدى إلى التوصل إلى مذكرة مساعدة وضعت الأساس لقرار مجلس الأمن الدولي في 25 مايو/أيار 2010.

28 اجتماعان مع مسؤولين كبار في الأمم المتحدة في لندن في مايو/أيار 2010 وفي أبيشيه في يونيو/حزيران 2010. حيث قال المسؤولون إنه «من المشكوك فيه تماماً» أن تكون قوات الأمن التشادية قادرة على توفير الأمن للسكان في شرق تشاد. وأضاف هؤلاء أنه قد جرت مفاوضات مطولة وصعبة مع ممثلي الحكومة التشادية أدت إلى تبني القرار 1923 (2010).

29 رسالة الممثل الدائم لتشاد، UN Doc. S/2010/250، 21 مايو/أيار 2010.

30 القرار 1923 (2010)، الفقرة 5.

31 كان «الحزام الأمني» الذي أشار إليه الجنرال داغاش قد تم تضمينه من قبل في ملحق الرسالة التي بعث بها الممثل الدائم لتشاد في 21 مايو/أيار 2010 إلى رئيس مجلس الأمن الدولي (مجلس الأمن، S/2010/250، 21 مايو/أيار 2010). ومن غير الواضح سبب عدم ذكر مواقع المهجرين داخلياً في هذا «الحزام الأمني». ومنظمة العفو الدولية معنية بأن تعطي خطة الحكومة التشادية لأمن شرق تشاد اهتماماً يحظى بالأولوية لمواقع المهجرين داخلياً.

32 أثناء زيارة قامت بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في 18 فبراير/شباط 2010، حثت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، «الحكومة على التصدي لاستمرار الإفلات من العقاب عما يرتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان، وبخاصة بين الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون وأعضاء القوات المسلحة». وأعربت كذلك عن قلقها البالغ «بشأن العنف الجنسي المتفشي على نطاق واسع ضد النساء في جمهورية أفريقيا الوسطى – الذي يزعم أنه يرتكب على أيدي فاعلين حكوميين وغير حكوميين على السواء، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة».
(http://www.securitycouncilreport.org/site/c.glKWLeMTIsG/b.6068445/k.2E9F/June_2010brCentral_African_Republic.htmhttp://wwwupdate.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=33821&Cr=central+african+republic&Cr1=)

33 يعيش 57,000 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في جنوب تشاد: (http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e45c226) إضافة إلى 62,000 آخرين يعيشون في أداماوا والأقاليم الشرقية من الكاميرون (http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=4a03e1926)

34 منظمة العفو الدولية، تشاد: يتعين على مجلس الأمن الدولي العمل على ضمان التمديد مجدداً لبعثة الأمم المتحدة (رقم الوثيقة: AFR 20/004/2010)؛ منظمة العفو الدولية، خطوة الأمم المتحدة بالانسحاب من تشاد تعرض الآلاف للمخاطر، 24 مايو/أيار 2010.

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
Easton Street 1
London WC1X 0DW

www.amnesty.org

منظمة العفو
الدولية